COMMUNE DE MARRAKECH

LA STRUCTURE COMMUNALE CHARGEE DE L'ENVIRONNEMENT ET DEVELOPPEMENT DURABLE

ملف السيد عضو
الهيئة التقنية الجماعية المتعلقة
بالبيئة والتنمية المستدامة
على مستوى جماعة مراكش

اجتماع الهيئة

المنعقد بتاريخ 2022/10/14

المحتويات:

- برنامج اجتماع الهيئة.
- ورقة تأطيرية

برنامج اجتماع الهيئة التقنية الجماعية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة على مستوى جماعة مراكش

اجتماع بتاريخ 2022/10/14

10:00

كلمة السيد رئيس الهيئة.

10:10

تقديم مشروع برنامج عمل جماعة مراكش 2023.2028

11:10

مناقشة عامة

انطلاقا من صلاحيات الهيئة في الموضوع

12:40

تقديم توصيات الهيئة في اطار ادماج البعد البيئي والتنمية المستدامة في برنامج عمل جماعة مراكش 2023.2028

13:30

اختتام الاجتماع

COMMUNE DE MARRAKECH

LA STRUCTURE COMMUNALE CHARGEE DE L'ENVIRONNEMENT ET DEVELOPPEMENT DURABLE

إدماج البعد البيئي والتنمية المستدامة في برنامج عمل جماعة مراكش 2023.2028

تم تأطير إدماج البعد البيئي والتنمية المستدامة في برنامج عمل الجماعة بواسطة مقتضيات قانونية تسمح لهذا الأخير بالاستجابة للحاجيات وتحقيق الأهداف؛ مما يقتضي مسلسل تخطيط منظم ومنهجية محكمة.

لهذا تسعى الجماعة الى لعب دور مهم في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف مكوناتها الايكولوجية، البيئية، وكذا جوانب الحفاظ على الموارد المالية والمنظومة البيئية

الإطار القانوني والتأسيس التنظيمي

فيما يخص المقاربة البيئية والتنمية المستدامة:

تتطلب هذه المقاربة القيام بالأنشطة التالية:

- إحداث هيئة جماعية معنية بالبيئة (تحدد لها المهام، التركيبة وقواعد للتسيير) وتكون كل الأطراف المعنية بالبيئة ممثلة فيها؛
- التواصل وتقوية قدرات أعضائها حتى يضطلعوا بأدوار في توجيه وقيادة وتتبع مسلسل إدراج المقاربة البيئية في البرمجة الجماعية، أخذا بعين الاعتبار، مراعاة الانسجام مع التوجهات الكبرى على المستوى الجهوي؛
- إنشاء شبكات تجمع الأطراف التي تعنى بالبعد البيئي وذلك في ارتباط مع الهيئات الموجودة والفعالة في مجال التخطيط الجماعي؛
- خلال عقد دورة المجلس، الالتزام بإدماج البعد البيئي في مسلسل إعداد برنامج عمل الجماعة بـ:

- تجميع (تفريغ، معالجة، تصنيف) المعطيات حول مختلف عناصر البيئة على مستوى تراب الجماعة؛
- إعداد وصياغة عدد من التوجهات لإدراج البعد البيئي في البرمجة الجماعية؛
- إعداد وصياغة توجيهات لدمج البعد البيئي في عملية التخطيط الجماعي مع الأخذ بعين الاعتبار الاختصاصات الذاتية للجماعة على النحو المنصوص عليها في المادة 83 (تقوم الجماعة بإحداث وتدبير المرافق والتجهيزات العمومية اللازمة لتقديم خدمات القرب في الميادين التالية: التطهير السائل والصلب ومحطات معالجة المياه العادمة؛ تنظيف الطرقات والساحات العمومية وجمع النفايات المنزلية والمشابهة لها ونقلها إلى المطارح ومعالجتها وتثمينها، إلخ.)
- تقدير الموارد اللازمة للإشراف على طريقة إدراج البيئة في برنامج العمل.

1. الإطار القانوني والمبادئ العامة

يرتكز مسلسل إدراج التنمية المستدامة، على المرجعيات القانونية الوطنية ويتلاءم والتوجهات الدولية المعتمدة منذ قمة الأرض (ريو 1992) وصولا الى الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (مؤتمر الأطراف باريس COP 21 ومراكش COP 22).

على الصعيد المحلي، يتشكل الإطار القانوني من مقتضيات دستور 2011، والقانون الإطار رقم 12-99 المتعلق بالميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة الذي ينص على ضرورة احترام المبادئ العامة في كل تدخل تنموي للجماعات الترابية.

يتعلق الأمر بمبادئ للإدماج، التنزيل الترابي، التضامن والوقاية، المحافظة والمسؤولية بالإضافة إلى المشاركة (انظر الإطار).

يسمح احترام هذه المبادئ بإدراج برنامج عمل الجماعة في «مقاربة شمولية» متعددة القطاعات وأفقية تسمح بتحقيق التنمية المستدامة على المدى البعيد وفي إطار يأخذ بعين الاعتبار حاجيات الأجيال القادمة (انظر المادة 9 من قانون 12-99).

المبادئ العامة لإدماج البعد البيئي[9]

أقرت المادة 2 من قانون 12-99 سبعة مبادئ عامة يتعين على الجماعات الترابية احترامها في إطار قراراتها التنموية على المدى المتوسط والبعيد:

1. **مبدأ الإدماج**: ويعني تبني مقاربة شمولية وأفقية؛
2. **مبدأ التنزيل**: ويتعلق بالأساس بالمستوى الجهوي، حيث يسمح بالربط بين التدابير المتخذة على كافة المستويات الترابية وبضمان انخراط الفاعلين في إطار تنمية بشرية مستدامة ومتوازنة للمجالات؛
3. **مبدأ التضامن**: يهدف إلى رفع القدرة في تظافر الجهود والموارد من أجل الحد من الهشاشة وضمان استعمال رشيد، اقتصادي ومتوازن للموارد؛
4. **مبدأ الاحتياط**: يهدف إلى الحد من الأضرار على البيئة أو التهديدات المحتملة؛
5. **مبدأ الوقاية**: من أجل وضع أدوات للتقييم المستمر للآثار على البيئة واتخاذ تدابير فعلية للحد أو التقليل منها؛
6. **مبدأ المسؤولية**: يعني كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين العموميين والخواص المسؤولين عن إصلاح الأضرار التي تلحق بالبيئة؛
7. **مبدأ المشاركة**: بالنسبة للمقاولات، الجمعيات، المواطنين المشاركين في مسلسل إعداد وتنفيذ مخططات حماية البيئة والتنمية المستدامة.

2. أهداف إدماج مقاربة البيئة والتنمية المستدامة

يستمد الربط بين مقاربة البيئة وبرنامج عمل الجماعة، أهميته من ضرورة الاستجابة لعدد من الحاجيات، الرهانات والأهداف الأساسية. ولهذا يتعين خلال إعداد البرنامج أن يتم:

- الأخذ بعين الاعتبار الترابطات بين التنمية الاقتصادية والرهانات البيئية للمجال[10]؛
- تشجيع السلوكيات الإيجابية من جانب المواطنات والمواطنين في سبيل تثمين البيئة؛
- إدماج الممارسات والإبداعات التقنية التي تسمح بخلق آثار أو نتائج إيجابية فيما يخص الحفاظ على البيئة وحمايتها؛
- ضمان تتبع الجهود المبذولة والنجاحات المحققة من قبل الجماعة بالاعتماد على مؤشرات التنمية المستدامة؛
- ضمان الملاءمة في استعمالات المجال وذلك بالارتكاز على الخصائص والتخطيط المقرر على الصعيد الجهوي و/أو الوطني (مناطق الإنتاج والحماية)؛
- تحقيق التضامن في استعمال الموارد الطبيعية والمادية في إطار العمل البينجماعاتي؛
- عقد شراكات فعلية وفعالة فيما يخص أنشطة التنمية البينجماعاتية.

الرهانات البيئية للمجال: التشخيص التشاركي وطرق العمل الممكنة

يسمح التشخيص التشاركي للرهانات البيئية بتحديد الأولويات والحلول الممكنة. ويتعلق الأمر بالرهانات الآتية:

- بوادر التأثيرات الفعلية أو المحتملة (إيجابا أو سلبا)؛
- الأسباب الرئيسية (الأنشطة البشرية، طرق الاستهلاك...)؛
- التوزيع المجالي/الجغرافي (محلي، جهوي، وطني)؛
- التوزيع الزمني (دائمة، مؤقتة، دورية ...)؛
- طبيعة التأثيرات الفعلية أو المحتملة (التكلفة أو المنفعة) على الرجال والنساء؛
- طابع التأثيرات من حيث إمكانيات أو استحالة التغيير.

ترتيب الرهانات البيئية المجالية

يتم ترتيب الرهانات البيئية بالاعتماد على توجهات الاستراتيجيات وعلى أدوار الفاعلين المجاليين، والهدف منه تحديد الحلول الممكنة. ويمكن هنا الاعتماد على الاتفاقيات الدولية التي نظمت عددا من المجالات (التغيرات المناخية، التنوع البيئي، الحد من التصحر).

فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، يتم ترتيب الرهانات بالاعتماد على مواضيع الاتفاقيات الدولية، ويتعلق الأمر هنا بتحسين إطار عيش الساكنة، احترام الأنظمة البيئية والتوازنات الإيكولوجية، الحفاظ على الممتلكات والموارد الطبيعية، الحد من التأثيرات البيئية والتهديدات المناخية.

من حيث قراءات واقع الحال من قبل الفاعلين المحليين، تتعلق الرهانات بمواضيع مختلفة تهم البيئة (التهديدات، الإمكانيات التي تسمح بالتأقلم مع التغيرات المناخية وبتثمين التنوع البيولوجي)، ورهانات أفقية بالإضافة إلى رهانات حسب الأنشطة البشرية أو أنشطة الفاعلين وكذا رهانات مجالية.

اقتراح أقسام مؤشرات تتبع البعد البيئي في برنامج عمل الجماعة

يقترح أن ترتب مؤشرات التتبع هذه في إطار أربعة أقسام، وهي:

مؤشرات الضغط: تسمح بوصف العوامل المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في خلق آثار محتملة على واقع البيئة المجالية (مثال: النفايات المنزلية، استغلال المياه الجوفية في الفلاحة، تطور البناء في المناطق الفلاحية...)؛

مؤشرات الوضعية: تسمح بوصف الوضعية الكمية والكيفية لكل نظام بيئي (مثلا جودة المياه الجوفية، انجراف التربة، نسبة اجتثاث الغابات...)؛

مؤشرات الأثر: تسمح بوصف النتائج المباشرة وغير المباشرة لتغير وضعية النظام البيئي من حيث التكلفة أو المنفعة الناتجة على مستوى حياة الساكنة داخل المجال؛

مؤشرات الإجابة: تسمح بوصف الأجوبة التي تم تقديمها من خلال الأنشطة العمومية أو الخاصة لتحسين وضعية البيئة داخل المجال.

يتعين أن تشكل المعلومات الخاصة بهذه المؤشرات، حلقة الوصل بين الجماعة وبين مختلف المصالح اللاممركزة. ويتعلق الأمر بمعلومات إحصائية تحصل عليها الجماعة من هذه المصالح، وكذا معلومات تقنية تحصل عليها من الجماعات الترابية.

بخصوص التتبع، يتعين أن تحدد طرق سيره بتوافق مع الشركاء الأساسيين في المجال، حتى يتم تنظيم مسلسل تجميع المعلومات وضمان تواصل منتظم حول واقع التنمية المستدامة بالجماعة. ويراعى في هذا التتبع إمكانيات الربط والالتقائية مع مختلف أنظمة التتبع والتقييم على المستوى الجهوي.